الإدارة المالية في العصر العباسي خلال خلافة هارون الرشيد – آليات الجباية وتوزيع الموارد (170–193هـ/786–809م)

م.م. نعمان جاسم محمد إسماعيل
جامعة سامراء / رئاسة الجامعة

الملخص:

يتناول البحث الإدارة المالية في العصر العباسي خلال خلافة هارون الرشيد (170–193هـ/786–809م)، مركزا على آليات الجباية وتوزيع الموارد. وشهدت تلك الحقبة ازدهارا اقتصاديا واستقرارا سياسيا، إذ اعتمدت الدولة على مصادر متعددة للإيرادات، أبرزها الخراج، والجزية، والعشور، إلى جانب الغنائم والهدايا. وأدت الدواوين المالية مثل: ديوان الخراج وديوان النفقات دورا محوريا في ضبط الجباية والإشراف على توزيع الموارد.

وأولى هارون الرشيد اهتماما بالمشاريع العامة، مثل: بناء الجسور، وتطوير البنية التحتية، ودعم المؤسسات العلمية، مما عزز مكانة بغداد كمركز حضاري. وعلى الرغم من الإصلاحات المالية، واجهت الدولة تحديات مثل: التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وارتفاع النفقات العسكرية. ويسلط البحث الضوء على نجاح الإدارة المالية العباسية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، مع مقارنتها بالحقب اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المالية، الجباية والضرائب، هارون الرشيد، الدواوين العباسية.

Financial Management in the Abbasid Era During the Caliphate of Harun al-Rashid: Calculators, Taxation, Division of Resources) 170 – 193 AH / 786 – 809 AD)

Asst. Lect. Noman Jassim Mohammed Ismail
University of Samarra / The University Presidency

Abstract:

The research deals with financial management in the Abbasid era during the Caliphate of Harun al-Rashid (170- 193 AH/786- 809 AD), focusing on the mechanisms of collection and distribution of resources. This period witnessed economic prosperity and political stability, as the state relied on multiple sources of revenue, most notably the land tax, tribute, and tithes, in addition to spoils and gifts. Financial offices such as the Land Tax Office and the Expenditure Office played a pivotal role in controlling collection and supervising the distribution of resources.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Harun al-Rashid also paid attention to public projects, such as building bridges, developing infrastructure, and supporting scientific institutions, which enhanced Baghdad's status as a cultural center. Despite financial reforms, the state faced challenges such as economic disparity between regions and high military expenditures. The research highlights the success of Abbasid financial management in achieving economic sustainability, comparing it to later periods.
Keywords: Financial management, Taxation and Collection, Harun al-Rashid, Abbasid offices.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد (ﷺ) وبعد .

شهد العصر العباسي تحولات جوهرية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، وكان للجانب المالي والإداري دور محوري في استقرار الدولة وازدهارها، فقد انمازت الإدارة المالية في عهد الخليفة هارون الرشيد (170–193هـ / 786–809م) بنظام مالي متطور يستند إلى آليات محكمة للجباية وتوزيع الموارد، مما أسهم في تعزيز مركز الدولة الاقتصادي وضمان استمرار نفوذها السياسي، وكانت تلك الحقبة من أزهى عصور الدولة العباسية، إذ انمازت الاستقرار السياسي، فضلا عن تطور مؤسسات الحكم والإدارة، مما انعكس بشكل مباشر على نظام المالية العامة للدولة.

إن دراسة الإدارة المالية خلال خلافة هارون الرشيد تمثل أهمية خاصة؛ نظرا لكون تلك الحقبة شهدت استقرارا سياسيا نسبيا، مما مكن الدولة من تطوير سياساتها المالية بطرق أكثر تنظيما وكفاءة، فقد تم تنظيم الإيرادات عبر مصادر متعددة، كان أبرزها الخراج والجزية والعشور، فضلا عن الموارد غير الضريبية مثل: الغنائم والهدايا والتجارة، وانعكست هذه الموارد على أوجه الإنفاق المختلفة التي شملت رواتب العاملين في الدولة، وتكاليف الجيش، والإنفاق على المشاريع العامة، وتمويل الحركة العلمية والثقافية.

أهمية البحث:

1– يسلط البحث الضوء على تطور نظم الجباية والإنفاق في عهد هارون الرشيد، مما يعكس كفاءة الإدارة المالية في الدولة العباسية.

2– يوضح دور الدواوين المالية في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

3- يقدم نماذج تاريخية قابلة للاستفادة في تحسين الأنظمة المالية المعاصرة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى تحليل آليات الجباية المالية في عهد هارون الرشيد، ودراسة أوجه الإنفاق العام وأثرها في تحقيق التنمية والاستقرار. ويسعى إلى استكشاف دور الدواوين المالية في تنظيم الشؤون الاقتصادية والإدارية، وتقييم فاعلية السياسات المالية في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. فضلا عن ذلك، يتناول البحث التحديات التي واجهتها الدولة العباسية في إدارة مواردها المالية.

المبحث الأول

الإطار العام للإدارة المالية في العصر العباسي

اولا: نشأة وتطور الإدارة المالية في العصر العباسي:

1- التنظيم المالي في بداية العصر العباسي:

مع قيام الدولة العباسية عام (132هـ/750م)، شهد النظام المالي تحولا جذريا مقارنة بالعهد الأموي الذي شهد تحولات تمثلت في توسع الفتوحات، وتعريب الدواوين، واعتماد العملة الإسلامية، مما أسهم في تعزيز المركزية وتطوير الإدارة المالية (ويكيبيديا الموسوعة الحرة)، إذ ارتكز النظام المالي العباسي على منهجية دقيقة لتنظيم الموارد وضبط الإنفاق وأدى بيت المال دورا محوريا في إدارة الإيرادات، التي شملت الزكاة، والجزية، والخراج، والعشور، وانماز بنظام إداري محكم عبر سجلات تفصيلية لكل ولاية؛ لضمان الشفافية المالية. وخضع نظام الضرائب لإصلاحات جوهرية، أبرزها: إعادة تنظيم الخراج على وفق إنتاجية الأراضي وتصنيفها بحسب جودة التربة والمحاصيل، مما ساعد في تحقيق العدالة الضريبية ومنع التجاوزات من خلال قوائم جباية دورية يشرف عليها عمال مختصون. أما الجزية، ففرضت بآلية منظمة على غير المسلمين، في حين خصصت الزكاة لمستحقيها عبر ديوان مستقل؛ لضمان توزيع عادل وشفاف. (مبارك، 2018، ص82).

وشهدت هذه المرحلة أيضا تطورا إداريا بارزا في توزيع الموارد، إذ ركزت النفقات على تطوير البنية التحتية، مثل: شق الطرق وحفر الآبار وبناء القصور والمساجد، إلى جانب تخصيص ميزانيات لدعم الجيش وتعزيز الأمن، فضلا عن رعاية العلماء والمفكرين، مما أسهم في ازدهار الحركة العلمية والثقافية. وفي هذا السياق، برز دور الوزراء، مثل: يحيى البرمكي، الذي تولى الإشراف على الخزينة وتحديد أولويات الإنفاق، مما أسهم في استقرار النظام المالي وتعزيز فاعليته. وشهدت الإدارة المالية هيكلة تنظيمية متقدمة باستحداث دواوين متخصصة،

مثل: ديوان النفقات العسكرية وديوان الأشغال العامة؛ لضمان توزيع الموارد على وفق احتياجات الدولة. (مبارك، 2018، ص85)

واعتمد العباسيون أيضا على التقسيم الجغرافي في إدارة الموارد المالية، إذ تم تعيين عمال في الأقاليم للإشراف على جباية الضرائب وإرسالها إلى العاصمة بغداد، مما عزز من كفاءة التحصيل المالي وأسهم في الاستقرار الاقتصادي. وبلغت الميزانية السنوية للدولة في عهد هارون الرشيد نحو ثلاثين مليون درهم، مما يعكس مدى فاعلية السياسات المالية التي انتهجتها الدولة للحفاظ على استقرارها وضمان استدامة مواردها. وقد عززت هذه الإجراءات من قوة الدولة الاقتصادية، مما جعل العصر العباسي الأول أنموذجا متقدما في الإدارة المالية. (البيومي، 2000، ص180-185).

2- أثر التغيرات السياسية على الإدارة المالية:

أثرت التحولات السياسية خلال العصر العباسي بشكل مباشر على استقرار النظام المالي، إذ فرضت الصراعات الداخلية والامتداد الإقليمي والتغيرات الإدارية تحديات كبيرة على آليات الجباية وإدارة الموارد. فقد شكلت الثورات الداخلية، مثل: النزاع بين أسرة البرمكي وأسرة العباس، فقد كان البرامكة يتمتعون بنفوذ كبير في الدولة ويشغلون المناصب العليا، مما أثار استياء بعض أفراد الأسرة العباسية، مما أدى إلى انقسام داخل السلطة، وكان الخليفة هارون الرشيد في البداية يعتمد عليهم بشكل كبير، لكن مع مرور الوقت، بدأ يعاني من تزايد قوتهم، حتى قرر في النهاية القضاء عليهم، مما أسفر عن انهيار أسرة البرمكي، وتمرد العلويين وحركات الخوارج، ضغطا ماليا على الدولة نتيجة التكاليف المرتفعة لقمع هذه الحركات، إذ كلفت حملة قمع ثورة حمزة الخارجي في خراسان خسائر مالية تجاوزت خمسة ملايين درهم. وأدى التوسع الإقليمي إلى زيادة الإيرادات عبر فرض الجزية والخراج، لكنه ترافق مع ارتفاع النفقات العسكرية، ولاسيما لبناء الحصون وتجهيز الجيوش في المناطق المستحدثة، مثل: آسيا الصغرى. (مبارك، 2018، ص38-39)

ثانيا: البنية الإدارية للنظام المالي:

شهد النظام المالي في عصر هارون الرشيد تطورا إداريا ملحوظا، انعكس في إحكام تنظيم الإيرادات والنفقات بأجهزة مالية مركزية متخصصة، وقد اعتمدت الدولة على هيكل إداري متكامل يشمل ديوان الخراج والدواوين المالية، التي أدت دورا حيويا في ضبط عمليات الجباية، وإدارة الموارد، ومراقبة أوجه الإنفاق. وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابة للحاجة إلى إدارة اقتصاد متنام، مع توسع الدولة وتعاظم مسؤولياتها المالية. وكان هذا التنظيم الإداري ضروريا لضمان استقرار الخزينة العامة للدولة مع توفير التمويل اللازم لمتطلبات الجيش والإدارة والبنية

التحتية، مما عزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (البيومي، 2000، ص189).

وشملت هذه الإصلاحات إعادة النظر في أساليب جباية الضرائب، إذ تم تبسيط بعض الإجراءات لتسهيل عملية التحصيل وتقليل الأعباء على دافعي الضرائب، مع الحفاظ على معدلات إيرادات مستقرة تدعم استقرار الدولة. وكان لتلك السياسات أثر في تعزيز الثقة بين الدولة والرعية، إذ أدت إلى توزيع أكثر إنصافا للموارد وتقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية. (اليعقوبي، 2010، م2، ص355).

1- ديوان الخراج ودورها في تنظيم الإيرادات:

كان ديوان الخراج من أهم المؤسسات المالية في الدولة العباسية، إذ تولت مسؤولية الإشراف على جمع الضرائب، ولاسيما الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية، التي شكلت المصدر الرئيس لإيرادات الدولة. وحرص الديوان على تطبيق نظام عادل في تحصيل الخراج، فقد تم تصنيف الأراضي وفقا لجودتها وإنتاجها الزراعي، مما سمح بتحديد الضرائب المستحقة لكل منطقة بناء على قدرتها الفعلية على الإنتاج. وقد أنشئت لجان متخصصة لإجراء المسح الدوري للأراضي، وتقدير الضرائب على وفق معايير دقيقة، مما ساعد في تحقيق العدالة الضريبية ومنع استغلال المزارعين (أبو يوسف، 1976، ص210).

في ظل هذه التحديات، برز دور الفقهاء والمستشارين في تقديم النصح والتوجيه للخليفة، ومن أبرز هؤلاء: القاضي أبو يوسف، الذي ألف كتاب "الخراج" بناء على طلب هارون الرشيد، إذ قدم فيه رؤى حول تنظيم الموارد المالية وسبل جباية الضرائب بما يتوافق والشريعة الإسلامية، مع التركيز على تحقيق العدالة وتجنب الظلم في جمع الأموال. (الماوردي، 2006، ص221).

ومن أبرز مهام ديوان الخراج توزيع الإيرادات بين مختلف القطاعات الحكومية، إذ كانت تضع مخصصات للإنفاق على الجيش، والبنية التحتية، وإدارة الدولة، على وفق خطة مالية دقيقة تضمن التوازن بين الإيرادات والمصروفات. وكان الديوان مسؤولا عن دراسة مدى الحاجة إلى فرض ضرائب إضافية في بعض الحالات الاستثنائية، مثل: الحروب أو الأزمات الاقتصادية؛ لضمان استقرار مالية الدولة. وبفضل هذا التنظيم الإداري الدقيق، تمكنت الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد من تحقيق استقرار مالي نسبي، مما سمح لها بتمويل مشاريعها الكبرى، وتعزيز قوتها الاقتصادية، وترسيخ سيطرتها على مختلف الأقاليم التابعة لها. (كلو، 1997، ص71) .

وحرص الخليفة هارون الرشيد على توزيع الموارد المالية بشكل عادل بما يخدم مصالح الدولة والمجتمع، إذ قدم عطايا سخية لأهل الحرمين (مكة، والمدينة) وخصص لهم أموالا كثيرة.

وقام بإعفاء أهل السواد من العشر الذي كان يفرض عليهم بعد النصف، في خطوة تعكس توجهاته في تخفيف الأعباء المالية عن بعض الفئات. فضلا عن ذلك، أمر بتوزيع الأموال على ذوي القربى من بني هاشم في منطقة السويدة، مما يؤكد اهتمامه بالروابط العائلية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وفي إطار إدارته للدولة، عين الرشيد معاذ بن معاذ قاضيا للبصرة، مما يعكس حرصه على تعيين الكفاءات في المناصب القضائية. وكان للخليفة اهتمام خاص بالعلم، إذ كان يقدره ويستفيد منه في إدارة شؤون الدولة، مما يدل على إدراكه لأهمية المعرفة في تعزيز الحوكمة الرشيدة. (ابن الجوزي، 1995، ج8، ص318).

أما على المستوى العسكري والإداري، فقد اعتمد الرشيد على قادة بارزين، من بينهم: المعلى بن يعقوب، الذي تولى إدارة كل من البصرة وفارس والأهواز واليمامة والبحرين، مما يشير إلى مركزية السلطة الإدارية والتنظيم المحكم لمناطق النفوذ. وارتبطت السياسة المالية والإدارية للخليفة ببعض التحركات الاجتماعية، ومنها: تزويج محمد بن سليمان بن علي بالعباسة بنت المهدي، وهي أول ابنة خليفة من بني هاشم يتم نقلها من بلد إلى آخر، الأمر الذي قد يعكس توظيف الزواج كأداة لتعزيز التحالفات السياسية وتوطيد العلاقات بين العائلات الحاكمة. (ابن الجوزي، 1995، ج8، ص321).

2- دور الدواوين المالية (ديوان الخراج، وديوان الزمام، وديوان الضياع):

أدت الدواوين المالية دورا حيويا في تنظيم الإيرادات والنفقات، مما أسهم في تعزيز استقرار الدولة الاقتصادي. ومن أبرز هذه الدواوين: ديوان الخراج، وديوان الزمام، وديوان الضياع.

أ- **ديوان الخراج:** كان ديوان الخراج من أهم الدواوين المالية في الدولة العباسية، إذ تولى مسؤولية جمع الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية، التي كانت تشكل مصدرا رئيسا لإيرادات الدولة، فالخراج عماد المال الذي هو عماد السلطان وأحد قوائم الملك واركانه، وقد اولت هذه الحقيقة جعفر البرمكي حينما قال: الخراج عماد الملوك، وما استفروا بمثل العدل، وما استنذروا بمثل الظلم، وأسرع الأمور في خراب البلاد تعطيل الأرضين، وهلاك الرعية، وإنكار الخراج من الجور، أشرف هذا الديوان على تقييم الأراضي وتحديد مقدار الخراج المستحق بناء على خصوبة الأرض ونوع المحاصيل المزروعة. واهتم بمراقبة عمال الخراج؛ لضمان جمع الضرائب بكفاءة وعدالة، مع الحفاظ على حقوق المزارعين ومنع أي تجاوزات أو استغلال. (الحزوري، 2022، ص88).

ب-**ديوان الزمام:** يعنى بالإشراف على الدواوين الأخرى ومراقبة أعمالها، ولاسيما فيما يتعلق بالجوانب المالية. تولى هذا الديوان مهمة تدقيق الحسابات والتأكد من سلامة العمليات المالية في

مختلف الدواوين، مما ساعد في منع الفساد وضمان الشفافية في إدارة الأموال العامة. وكان لصاحب ديوان الزمام دور رقابي مهم، إذ يراجع التقارير المالية ويقدمها للخليفة لاتخاذ القرارات المناسبة. (عويس، 2017، شبكة الألوكة).

ج- ديوان الضياع: اختص ديوان الضياع بإدارة الأراضي والعقارات المملوكة للدولة، بما في ذلك الأراضي الزراعية والضياع الخاصة بالأسرة الحاكمة، تولى هذا الديوان تسجيل الممتلكات والإشراف على استثمارها، سواء بالزراعة أو التأجير، بهدف زيادة إيرادات الدولة. وكان مسؤولا عن صيانة هذه الممتلكات وحمايتها من التعديات، وضمان استغلالها بكفاءة لتحقيق أقصى عائد ممكن. (السعدي، موقع موضوع، الدواوين في العصر العباسي).

وبوساطة هذه الدواوين المتخصصة، تمكنت الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد من بناء نظام مالي متكامل، يضمن جمع الإيرادات بكفاءة، ومراقبة النفقات بدقة، مما أسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قوة الدولة.

3- مصادر الإيرادات في الدولة العباسية:

شهدت الدولة العباسية تطورا كبيرا في تنظيم مواردها المالية، إذ اعتمدت على نظام مالي متكامل يهدف إلى ضمان استدامة الإيرادات وتغطية نفقات الدولة المتزايدة. وقد تنوعت مصادر الإيرادات العباسية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فضلا عن الموارد غير الضريبية، التي أسهمت في تعزيز قوة الدولة الاقتصادية وتمويل مشاريعها التنموية والعسكرية.

أ- الضرائب والجباية (الخراج، والعشور، والجزية، والمكوس):

اعتمدت إدارة الجباية في عهد هارون الرشيد على تنظيم دقيق، إذ أنشئت دواوين مختصة بجمع الأموال وتوزيعها وفقا لحاجات الدولة، وشملت هذه الدواوين ديوان الخراج، الذي كان مسؤولا عن جمع الضرائب من الأقاليم المختلفة، وديوان الزكاة الذي كان يشرف على توزيع الأموال المحصلة لصالح الفقراء والمحتاجين. وقد أدى هذا النظام إلى تحقيق مستوى عال من الكفاءة المالية، مما ساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتلبية احتياجات الجيش والمشاريع العمرانية. (الخطيب البغدادي، 2001، ج16، ص17) .

1.الخراج: كان الخراج من أهم مصادر الإيرادات، إذ فرض على الأراضي الزراعية على وفق نظام دقيق يراعي خصوبة الأرض ونوع المحاصيل المزروعة، وقامت الدولة بتطوير نظام الجباية بوساطة لجان متخصصة تجري مسحا دوريا للأراضي؛ لضمان فرض ضرائب عادلة تتناسب مع إنتاجية الأرض، وقد أسهم هذا النظام في تحقيق استقرار مالي للدولة، إذ مثل الخراج مصدرا رئيسا لتمويل الجيش، والمشاريع العمرانية، ونفقات الإدارة العامة (جعفر، الخراج، ص104).

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

2.العشور: كانت العشور بمثابة ضريبة جمركية تفرض على البضائع التجارية التي تمر عبر أراضي الدولة العباسية أو تدخل أسواقها، وقد تم تطبيق هذا النظام على التجار المحليين والأجانب على حد سواء، إذ فرضت الدولة نسبة معينة على البضائع المستوردة والمصدرة، على وفق آلية تضمن تحقيق إيرادات إضافية دون التأثير السلبي على النشاط التجاري. وقد أدت هذه الضريبة دورا مهما في تمويل الإنفاق الحكومي، ولاسيما في ظل ازدهار التجارة خلال العصر العباسي. (عويس، 2017، شبكة الألوكة).

3.الجزية: فرضت الجزية على غير المسلمين القاطنين في أراضي الدولة العباسية، وكانت تحسب على وفق قدرة الفرد المالية وموقعه الاجتماعي. وشكلت الجزية مصدرا مهما للإيرادات، إذ خضعت لتنظيم إداري محكم يضمن تحصيلها بطرق عادلة، ومنح أهل الذمة مقابل ذلك الحماية القانونية والدينية ضمن الدولة. وكانت الجزية تسهم في تمويل الخدمات العامة والمرافق الأساسية للدولة (أبو يوسف، 1976، ص85).

4.المكوس: كانت المكوس ضرائب غير مباشرة تفرض على الأسواق والمبيعات، إذ جبيت من بعض الأنشطة التجارية كالأسواق الموسمية والتعاملات التجارية الكبيرة. ورغم أن بعض الفقهاء أبدوا تحفظهم عليها، فقد استمرت الدولة العباسية في عصر هارون الرشيد في فرضها باعتبارها مصدرا مهما لدعم الميزانية العامة، خاصة خلال فترات الأزمات المالية أو الحروب (البيومي، 2000، ص 112).

ب-الإيرادات غير الضريبية (الغنائم، الهدايا، الوقف، الزكاة):

1.الغنائم: شكلت الغنائم التي تجمع من الفتوحات العسكرية مصدرا هاما للثروة في بدايات العصر العباسي، إذ كانت تتوزع على وفق نظام محدد بين الدولة والجيش والمجاهدين. ومع تقلص الفتوحات بمرور الزمن، تراجعت أهمية الغنائم كمصدر رئيس للإيرادات، ولكنها ظلت جزءا من الدخل الحكومي في بعض الحقب (الدوري، 1995، ص 145).

2.**الهدايا:** كانت الهدايا والعطايا التي تقدم للخلفاء العباسيين من قبل الحكام الإقليميين والتجار الأثرياء مصدرا إضافيا للإيرادات. وكثيرا ما كانت هذه الهدايا تأتي على شكل أموال نقدية أو سلع ثمينة مثل: الذهب والأحجار الكريمة والخيول الفاخرة، مما أسهم في تعزيز خزينة الدولة، ولاسيما خلال الأعياد والمناسبات الرسمية (أبو خليل، 2005، ص97).

3.**الوقف:** كان الوقف أحد أهم الموارد المالية المستدامة، إذ اعتمدت الدولة على الأوقاف في تمويل العديد من المؤسسات الدينية والتعليمية والخيرية. فقد وقفت أموال وأراض لصالح بناء المساجد، وتمويل المدارس والمكتبات، فضلا عن توفير موارد ثابتة لدعم الفقراء

والمحتاجين. وكان للدولة إشراف مباشر على إدارة الأوقاف؛ لضمان استعمالها على وفق الأغراض المخصصة لها (حسن، 2009، ص211).

4- **الزكاة** كانت الزكاة فريضة دينية تمثل مصدرا مهما للموارد المالية، إذ تجمع من المسلمين القادرين بنسبة محددة من أموالهم، ثم توزع على الفقراء والمساكين على وفق نظام إداري دقيق. وقد حرصت الدولة على إدارة الزكاة بشكل منظم عبر ديوان مستقل؛ لضمان وصولها إلى مستحقيها من دون تلاعب أو سوء إدارة (أبو يوسف، 1976، ص103).

المبحث الثاني

آليات الجباية المالية خلال خلافة هارون الرشيد

اولا: النظام الضريبي وآليات التحصيل:

شهد النظام الضريبي في عهد هارون الرشيد تطورا ملحوظا، إذ سعت الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد إلى تنظيم وتحسين طرق جمع الضرائب بما يضمن استدامة الإيرادات وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية على مختلف الفئات، واعتمد هذا النظام على أسس إدارية واقتصادية دقيقة، تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للضرائب بناء على القدرة المالية للأفراد، واهتمت الدولة بتطوير آليات رقابية صارمة؛ للحد من الفساد الإداري وضمان وصول الإيرادات إلى خزينة الدولة دون أي تجاوزات أو استغلال، فيما يخص الأنظمة الرقابية الصارمة التي وضعت للحد من الفساد، فقد تم إنشاء لجان مختصة لمتابعة سير العمل في تحصيل الضرائب، وتم تعزيز الرقابة على موظفي الجباية وضمان التزامهم بالقوانين والتعليمات. وتطوير نظام التفتيش الدوري للتأكد من تنفيذ الإجراءات بدقة، وفرض عقوبات شديدة على من يثبت تورطهم في أي أعمال فساد. كذلك، تم استعمال نظام "الكتاب" الذين كانوا مراقبين على أنشطة الموظفين، وكانوا يتابعون تنفيذ القوانين والتأكد من عدم وجود تجاوزات في عمليات الجباية. فضلا عن ذلك، اعتمدت الدولة على استعمال الشهادات المالية كوسيلة لضمان الشفافية ومراجعة الحسابات بشكل دوري، مما أسهم في الحد من الممارسات غير القانونية. (الخطيب البغدادي،2001، ص15) .

1- أسس فرض الضرائب وأساليب جبايتها:

اعتمدت الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد على نظام ضريبي مستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، إذ كانت الضرائب تفرض بناء على نوع الأرض (عشرية أو خراجية)، إضافة إلى الجزية المفروضة على غير المسلمين، وقد حرصت الدولة على التمييز بين ما يستحق شرعا من العشور، وما يستحق من الخراج المفروض على الأرض التي فتحت صلحا أو عنوة وكان يتم

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

جباية تلك الضرائب بأساليب متعددة، منها: التعاقد مع الجباة (المقاطعين)، الذين كانوا يدفعون مبالغ مسبقة للدولة مقابل استيفاء الضرائب من السكان لاحقا، مما أدى أحيانا إلى تعسفهم في الجباية لزيادة أرباحهم، وقد سجلت شكاوى عديدة من أهل الذمة والمسلمين على حد سواء من سوء معاملة الجباة، ومن الأمثلة: ما جاء عن أهل الذمة في بعض قرى السواد الذين اشتكوا من فرض مبالغ جزافية عليهم من قبل جباة خراج لا يراعون المساحة الحقيقية للأراضي المزروعة، بل يفرضون الخراج بناء على التقديرات العامة أو الطمع الشخصي، وقد أدت هذه الشكاوى في بعض الأحيان إلى تدخل السلطة المركزية، وتغيير الجباة أو إعادة تقدير الضرائب بصورة عادلة. (العلي، 1990، ص162-169)

2- دور الولايات في الجباية المالية:

أدت الولايات العباسية دورا محوريا في عملية الجباية، إذ كانت كل ولاية مسؤولة عن جمع الضرائب المفروضة عليها، وإرسال جزء منها إلى بيت المال في بغداد. وقد تم تقسيم العمل بين عدد من المسؤولين، أبرزهم: الولاة وعمال الخراج، فقد كان الوالي يشرف على الإدارة العامة للجباية، في حين كان عامل الخراج مسؤولا بشكل مباشر عن جمع الضرائب من الأراضي الزراعية والأسواق التجارية. وقد تم إنشاء سجلات دقيقة في كل ولاية؛ لتوثيق الضرائب المحصلة، ومقارنتها بالإيرادات المتوقعة، مما ساعد في تقليل الفساد وضمان استقرار الخزينة العامة. (البيومي، 2000، ص120). وكانت للدولة سياسة واضحة في التعامل مع الولايات من حيث توزيع الضرائب، وكانت بعض الولايات الغنية، مثل: مصر وخراسان، تسهم بنسب كبيرة في ميزانية الدولة، في حين كان البعض منها ولاسيما الولايات الفقيرة تحصل على إعفاءات ضريبية أو دعم مالي؛ لمساعدتها في تطوير بنيتها الاقتصادية، ويبدو أن هذا التوازن أسهم في استقرار النظام المالي للدولة، وضمن عدم انهيار أي من الأقاليم نتيجة الأعباء الضريبية الثقيلة. (السامرائي، 1988، ص67).

3- الرقابة على الجباية والحد من الفساد الإداري:

كانت الرقابة على عمليات الجباية أمرا ضروريا لمنع الفساد وضمان وصول الأموال إلى خزينة الدولة دون استغلال السكان، وقد أنشأت الدولة العباسية ديوان الخراج، الذي كان مسؤولا عن مراجعة حسابات الولايات، والتأكد من تحصيل الضرائب على وفق القوانين المحددة، وتم تعيين المحتسبين، الذين كانوا يشرفون على الأسواق ويمنعون أي تجاوزات في فرض الضرائب غير المشروعة، وكان الخليفة هارون الرشيد شديدا في مراقبة موظفي الدولة، إذ عزل العديد من

العمال الذين ثبت تورطهم في تجاوزات مالية، وأعيدت الأموال المختلسة إلى بيت المال. (الأزهري، 2009، ص497).

واتسمت الرقابة المالية في العصر العباسي، ولاسيما خلال خلافة هارون الرشيد، بدرجة عالية من التنظيم والدقة، إذ مارست الدولة رقابة إدارية فعالة على آليات جباية الضرائب بوساطة ديواني الزمام والخراج، فضلا عن الاستعانة بالمفتشين والمحتسبين الذين كانوا يوفدون إلى الولايات لمتابعة سير الجباية وتقديم تقارير مفصلة إلى السلطة المركزية، وتجسدت فعالية هذه الرقابة في إنشاء جهاز رقابي مستقل، خاضع مباشرة للخليفة، يتمتع بصلاحيات واسعة في التحقيق بملفات الفساد الإداري والمالي، وبالأخص لدى الولاة والجباة، وقد أدى هذا الجهاز دورا محوريا في كبح التجاوزات ومراقبة أداء الأجهزة المحلية، فقد برزت شخصيات إدارية بارزة في هذا السياق، من أهمها: يحيى بن خالد البرمكي، أحد كبار رجال الدولة والمقربين من الخليفة، الذي تولى الإشراف على تنظيم ديوان الخراج والإصلاح المالي، وأسهم الوزير محمد بن هشام في تعزيز الرقابة المالية، إذ كان يرفع تقارير دورية عن أوضاع الجباية والإدارة في الولايات، ومن بين الأدوات الرقابية الفعالة أيضا، كان نظام السجلات المالية المركزية، الذي ألزم جباة الضرائب بتقديم بيانات تفصيلية ودقيقة عن الإيرادات المحصلة، وقد ساعد هذا النظام في الكشف عن التلاعبات المالية ومحاسبة المتورطين، مما عزز من شفافية الإدارة المالية في الدولة. (الدجيلي، 1994، ص201-205)

ثانيا: أثر الجباية على المجتمع والاقتصاد:

1- تأثير الضرائب على مختلف فئات المجتمع:

عانى الفلاحون من ارتفاع الضرائب، ولاسيما في المناطق التي شهدت اضطرابات سياسية أو ثورات، مثل خراسان، وأدى ذلك إلى تدهور الزراعة وهجرة بعض المزارعين من أراضيهم، مما أثر على الإنتاج الزراعي وأسهم في انتشار الفقر، فرضت الدولة ضرائب باهظة على التجار، وبالأخص في المدن الكبرى مثل بغداد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع وانخفاض حركة التجارة، ومع ذلك، استفاد بعض التجار من العلاقات مع السلطة لتخفيف الأعباء الضريبية، مما خلق تفاوتا طبقيا، تحملت الطبقات الفقيرة العبء الأكبر من الجباية، إذ لم تكن هناك إعفاءات كافية لهم، وأدى ذلك إلى تفاقم الفقر وتزايد السخط الشعبي، ولاسيما في المناطق النائية التي عانت من سوء الإدارة، تمتع بعض المقربين من السلطة، مثل: البرامكة وكبار القادة، بإعفاءات ضريبية أو معاملة تفضيلية، مما زاد من الفجوة بين الطبقات وأثار استياء العامة. (الجومرد، 1999، ص26،35،38،72)

2- انعكاسات النظام الجبائي والحد من الفساد الإداري:

انعكست آليات الجباية والنظام الضريبي في عهد هارون الرشيد بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة العباسية. فقد سعت الدولة إلى تنظيم عملية الجباية بوضع آليات رقابة صارمة للحد من الفساد الإداري الذي كان يؤثر سلبا على كفاءة جمع الإيرادات. وتم تعيين موظفين متخصصين لمراقبة جباية الضرائب وضمان وصول الأموال إلى خزينة الدولة دون تعرضها للاختلاس أو سوء الإدارة. (الطبري، 1967، ص153).

وعلى الرغم من تلك الجهود، إلا أن النظام لم يكن خاليا من التجاوزات، فقد أدى الفساد الإداري أحيانا إلى فرض ضرائب تعسفية على بعض الفئات، مما أسهم في زيادة التفاوت الاجتماعي وظهور احتجاجات محلية. ومع ذلك، أسهمت محاولات إصلاح النظام الجبائي في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي النسبي. (المسعودي، 2005، ص176).

ثالثا: الإصلاحات المالية في عهد هارون الرشيد:

أ- محاولة تقنين الجباية ومنع التعسف:

اهتم هارون الرشيد بتحسين النظام المالي عبر تنظيم الجباية ومراقبة تحصيل الضرائب، إذ حرص على ضمان عدالة التوزيع ومراعاة الظروف الاقتصادية للأفراد، وانماز عهده بمنع التعسف في فرض الضرائب، ولاسيما في مناطق مثل الحجاز التي عانت من ضعف الإنتاج، فخصص جزءا كبيرا من عائدات الغزوات والغنائم لدعم سكانها، واعتمد الخليفة على خبراء مثل أبي يوسف القاضي، الذي قدم له نصائح حول إدارة الخراج ومراعاة العدالة الاجتماعية، مما أسهم في تقليل الظلم المالي. (ضناوي، 2001، ص13-23).

ب-دور الحسبة في ضبط الإدارة المالية

أدت مؤسسة الحسبة دورا محوريا في ضبط الإدارة المالية، ولاسيما في تنظيم الأسواق ومراقبة النشاط الاقتصادي، وقد برز هذا الدور بوضوح في ما تولاه المحتسب من مهام رقابية تهدف إلى ضمان استقرار التعاملات المالية، ومنع الغش والتدليس، وضبط الأسعار، ومراقبة المكاييل والموازين التي كانت أساسا في التجارة اليومية، وكان المحتسب يجوب الأسواق بنفسه أحيانا متخفيا، ليتأكد من التزام التجار بالمعايير المفروضة، ويحقق في أي مخالفة قد تضر بالمستهلك أو تخل بالعدالة التجارية، وانماز عهد هارون الرشيد بإضفاء صبغة رسمية على وظيفة الحسبة، إذ تم تخصيص راتب شهري للمحتسب من بيت المال، مما يعكس الأهمية التي أولاها الخليفة لهذا الجهاز الرقابي، ولاسيما أن بغداد كانت آنذاك مركزا تجاريا دوليا تتدفق إليه البضائع من مختلف الأقاليم، مما استدعى وجود رقابة صارمة تحفظ توازن السوق وتمنع الاستغلال، وأسهم نظام الحسبة في تنشيط الحركة التجارية وضمان الثقة في الأسواق، مما عزز

من ازدهار الاقتصاد العباسي في ذلك العصر، وقد بلغ الاهتمام بهذه الوظيفة حدا دفع الخلفاء أنفسهم، ومنهم الرشيد، إلى متابعة تقارير المحتسبين شخصيا، أو حتى التجوال في الأسواق متنكرين، كما ورد أن الرشيد كان يرسل أوامر للمحتسبين بالتحقق من أهلية شيوخ الصنائع ومشايخ الحرف، وأنه أمر بعزل من لا يثبت جدارته، وكانت هذه التعليمات تأتي في إطار السعي الدائم للحفاظ على نزاهة السوق واستقامة أفراده. (حزام، وآخر، 2021، ص310-316)

المبحث الثالث

توزيع الموارد المالية وأوجه الإنفاق

اولا: أولويات الإنفاق في الدولة العباسية:

1- نفقات الجيش والأمن:

شكلت نفقات الجيش والأمن جزءا كبيرا من الميزانية العامة للدولة العباسية؛ نظرا للدور المحوري الذي أداه الجيش في الحفاظ على استقرار الدولة وتأمين حدودها الواسعة. وكان هذا الإنفاق ضروريا؛ لضمان السيطرة السياسية والعسكرية، ولاسيما في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الخلافة العباسية، وكان للجيش العباسي هيكل تنظيمي معقد يتطلب تخصيص موارد مالية كبيرة لضمان فعاليته وكفاءته. وشملت هذه النفقات دفع رواتب منتظمة للجنود والضباط، فضلا عن المكافآت الخاصة التي كانت تمنح لهم إثر تحقيق الانتصارات العسكرية أو عند الدفاع عن حدود الدولة. وتضمن الإنفاق توفير الأسلحة، والدروع، والخيول، فضلا عن تكاليف التدريب العسكري المستمر لضمان جاهزية الجيوش لخوض المعارك بفعالية. واعتمدت الدولة العباسية أيضا على استخدام الجنود المرتزقة من مختلف الشعوب مثل: الأتراك والبربر، مما استلزم تخصيص نفقات إضافية لتجنيدهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية من مسكن وطعام وملابس. (الزين، 2001، ص128).

ومن جانب آخر، خصصت الدولة العباسية موارد كبيرة لبناء التحصينات العسكرية على الحدود وفي المناطق الاستراتيجية، بما في ذلك الحصون والقلاع التي كانت تعد خط الدفاع الأول في مواجهة أي تهديدات خارجية. وكانت نفقات الأمن الداخلي جزءا من الأولويات الكبرى للدولة، إذ شملت الرواتب الشهرية لرجال الشرطة المحليين وتوفير الدعم المستمر لأجهزة القضاء؛ لضمان تطبيق القانون والنظام في أنحاء الدولة. وعلاوة على ذلك، تم تخصيص ميزانيات ضخمة لتأمين الطرق التجارية وحماية القوافل التجارية والحجاج من قطاع الطرق، مما يعكس حرص الدولة على الحفاظ على استقرار الاقتصاد وحماية مصالحها التجارية. وأنفقت أموال طائلة على تطوير شبكة استخباراتية قوية لمراقبة التهديدات الداخلية والخارجية، مما ساعد في الحفاظ على

الاستقرار السياسي وضمان أمن الدولة في مواجهة التحديات المختلفة. (السامرائي، 1988، ص98).

2- الإنفاق على المشاريع العامة والبنية التحتية (الجسور، والطرق، والمساجد):

في عهد الخليفة هارون الرشيد شهدت الدولة العباسية ازدهارا ملحوظا في مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، مما يعكس روح العصر العباسي الذهبي وتقدمه في مختلف المجالات. فقد أولى الخليفة اهتماما كبيرا بتطوير الطرق وشبكات المواصلات، إدراكا منه لأهميتها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربط أطراف الدولة الشاسعة، ويمكن بيان أهم المشاريع مثل:

أ- الجسور: شيدت عدة جسور نهرية على نهري دجلة والفرات؛ لتسهيل حركة السكان والتجارة بين ضفتي الأنهار. ومن أبرز هذه الجسور، جسر بغداد القديم الذي ربط بين جانبي الكرخ والرصافة، مما عزز التواصل بين أحياء العاصمة وأسهم في ازدهارها التجاري والعمراني. ولم تكن هذه الجسور مجرد ممرات عبور، بل كانت أيضا رمزا للتقدم الهندسي والقدرة على استغلال الموارد الطبيعية بطرق مبتكرة. إلى جانب ذلك، أعطي اهتمام خاص لمشاريع الري وتطوير القنوات المائية لدعم النشاط الزراعي في الأراضي الخصبة، ولاسيما في منطقة سواد العراق. فقد شهدت قنوات الري تحسينات ملحوظة، إذ أعيد تأهيل قناة نهر عيسى التي كان الخليفة المنصور قد أمر بحفرها، لتستمر في عهد هارون الرشيد كرافد مهم لدعم الزراعة وتوفير المياه للحقول الواسعة. وأسهمت تلك المشاريع في زيادة الإنتاج الزراعي واستقرار المجتمعات الريفية، مما انعكس إيجابا على الاقتصاد العباسي بشكل عام. (الطبري، 1967، ص161).

ب- الطرق: كان تحسين طرق الحج والتجارة من أبرز أولويات الدولة، فقد اهتم الخليفة بصيانة الطرق التي تربط بغداد بمكة المكرمة، وتأهيل الطرق التجارية التي امتدت من العراق إلى بلاد الشام وفارس. ولتسهيل حركة القوافل والحجاج، تم تزويد تلك الطرق بمحطات استراحة معروفة باسم "الخانات"، فضلا عن حفر آبار المياه في المواقع الحيوية لتلبية احتياجات المسافرين. ولم يقتصر اهتمام هارون الرشيد على الطرق فحسب، بل شمل أيضا تطوير نظام البريد العباسي المعروف بـ"البريد الحاجري" وهو نظام نقل الرسائل والمراسلات الرسمية عبر محطات حجرية ثابتة على الطرق الرئيسة، تبنى من الحجارة وتستعمل كمحطات استراحة وتبديل للدواب، وكانت تلك المحطات مجهزة لاستقبال الرسل وتوفير الراحة لهم، وتحوي أماكن مبيت، ومخازن، ووسائل لوجستية لتسهيل انتقال الرسائل بسرعة ودقة بين المدن، ولاسيما على الطرق المؤدية إلى مكة المكرمة؛ لتسهيل تنظيم شؤون الحجيج. (اليعقوبي، 1918، ص65).

ج- المساجد: بلغ الاهتمام بالمشاريع الدينية ذروته، إذ عد بناء المساجد وتوسعتها جزءا من استراتيجية الدولة لتعزيز الهوية الإسلامية وتلبية احتياجات المجتمعات المتنامية. فقد شهدت تلك الحقبة ازدهارا عمرانيا واضحا تجلى في توسعة وتشييد العديد من المساجد والمباني الدينية التي ظلت شاهدة على عظمة العصر العباسي، وكان من أبرز تلك الإنجازات توسعة المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة، وشملت تلك التوسعات تحسين البنية التحتية للمساجد وزيادة سعتها؛ لاستيعاب أعداد أكبر من المصلين، ولاسيما في مواسم الحج والعمرة. وقد انعكس هذا الاهتمام في توفير مساحات أوسع وخدمات أفضل للحجاج، مما عزز مكانة الحرمين الشريفين كمراكز روحية رئيسة في العالم الإسلامي. ولم يقتصر الاهتمام على الحجاز فحسب، بل شمل أيضا بناء مساجد جديدة في قلب الدولة العباسية، مثل: بغداد، عاصمة الخلافة، والرقة التي تحولت في عهد هارون الرشيد إلى عاصمة صيفية مزدهرة. عند انتقاله إلى الرقة، أمر الخليفة ببناء جامع كبير يعرف بـ"جامع الرقة"، إلى جانب مجموعة من القصور والمرافق الإدارية التي حولت المدينة إلى مركز حضري نابض بالحياة. وأدى هذا الجامع دورا محوريا ليس فقط كمكان للعبادة، بل أيضا كمركز للعلم والثقافة. (أبو خليل، 1996، ص384).

3- دعم العلماء والمؤسسات العلمية:

حظي العلماء والمؤسسات العلمية في عهد هارون الرشيد بدعم كبير، تمثل في توفير الموارد المادية الكافية لهم، فقد كان يمنحهم رواتب سخية تساعدهم في التفرغ للعلم والبحث، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما قدمه لسفيان بن عيينة من راتب شهري قدره ألف درهم. ولم يقتصر دعمه المالي على العلماء فحسب، بل شمل أيضا الفقراء في الحرمين الشريفين ومدن العراق الكبرى، مثل: بغداد والكوفة والبصرة، مما يعكس اهتمامه بتعزيز دور العلم في خدمة المجتمع، وكان للموارد المالية أوجه إنفاق متعددة، إذ لم تقتصر على تأمين متطلبات الجيش وتعزيز القدرات العسكرية، بل شملت أيضا بناء المرافق العامة، مثل: المستشفيات والمدارس والمساجد. وخصصت الدولة جزءا من هذه الإيرادات لدعم العلماء والمفكرين، مما أسهم في ازدهار الحركة العلمية والفكرية في العصر العباسي، إلى جانب الدعم المادي، وانماز الرشيد بتقديره الشخصي للعلماء واحترامه لهم، إذ كان يستمع إلى نصائحهم ويتأثر بمواعظهم، كما حدث عندما بكى بعد سماعه موعظة ابن السماك حول مسؤولية الحاكم أمام الله. كذلك، زار العالم الفضيل بن عياض بنفسه وأصر على تقديم هدية له على الرغم من رفض الأخير، في إشارة إلى تقديره العميق لأهل العلم. ولم تقتصر استجابته للقيم التي يبثها العلماء على التقدير فحسب، بل انعكست على أفعاله، كما يظهر في قراره بإعتاق ألف نسمة تأثرا بقصة جارية سوداء أعتقت أمامه. (عبدالحكيم، 2011، ص277).

قال ابن السماك للرشيد: وقد عجب من رقته وحسن اصاخته لموعظته وبليغ قبوله لقوله وسرعة دمعته على وجنته " يا أمير المؤمنين، لتواضعك في شرفك، أشرف من شرفك، وإني أظن أن دمعتك هذه قد أطفأت أودية من النار وجعلتها بردا وسلاما".(التوحيدي، 2011، ص44).

ولم يقتصر اهتمام الرشيد على العلوم الدينية والفقهية، بل امتد إلى العلوم التطبيقية والاختراعات، إذ أرسل إلى الملك شارلمان ساعة مائية متطورة تعمل بقوة الماء، وهي مثال على التطور الهندسي الذي شهدته الحضارة الإسلامية في عصره، مما يعكس حرصه على الابتكار العلمي. واهتم بتعزيز الحوار الفكري والعلمي، وكان يجتمع بالعلماء لمناقشة القضايا الفقهية والأدبية، كما حدث في حواره مع الإمام مالك بشأن تعميم كتاب "الموطأ"، حيث أظهر احترامه للاختلافات الفقهية. كذلك، كان يتفاعل مع الأدباء والشعراء مثل: الأصمعي في مناقشات أدبية أسهمت في تنشيط الحركة الثقافية في بغداد. (عبدالحكيم، 2011، ص278).

وعلى الرغم ما ورد في بعض الروايات التاريخية من تصوير لهارون الرشيد على أنه حاكم ماجن منشغل باللهو والترف، فإن العديد من المؤرخين المنصفين أشاروا إلى تدينه العميق وحرصه على القيم الإسلامية، إذ يروى أنه حج تسع مرات، بعضها سيرا على الأقدام، كما عرف عنه كرمه وإنفاقه الواسع على الحرمين الشريفين، وقد تجلى احترامه للعلم والعلماء في سلوكياته اليومية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما فعله مع المحدث أبي معاوية الضرير، حين صب الماء على يديه بنفسه قائلا" :إنما أردت تعظيم العلم"، وهو موقف يعكس بوضوح المكانة السامية التي أولاها للعلم وأهله.(الحشماوي، 2016، ص67)

لقد شهد عهد هارون الرشيد ازدهارا علميا بارزا، تجلى في دعمه المستمر للعلماء ماديا ومعنويا، واهتمامه بالعلوم التطبيقية، واحترامه للحوار الفكري، مما جعل بغداد مركزا حضاريا رائدا في العالم الإسلامي، في وقت كانت أوروبا تعيش فيه عصورها المظلمة.

ثانيا: نظام الرواتب والعطايا:

1- مرتبات الموظفين والعاملين في الدولة:

كان نظام الرواتب في عهد هارون الرشيد يعتمد على منح رواتب ثابتة للموظفين والعاملين في الدولة، إذ كانت تحدد المخصصات المالية وفقا للوظيفة والأهمية الإدارية. فعلى سبيل المثال لا الحصر: كان الكاتب يتقاضى راتبا شهريا قدره (300) درهم، في حين كان الحاجب يحصل على (150) درهما، وعارض الأحكام يتقاضى (100) درهم شهريا. (مبارك، 2018، ص59).

2- الهبات والمنح السياسية:

كان هارون الرشيد يمنح الهبات للعامة والعلماء والشعراء، إذ استعمل هذه العطايا كأداة لتعزيز نفوذه السياسي وكسب ولاء الأفراد والجماعات. وتشير المصادر إلى أن الشعراء والأدباء كانوا يحصلون على منح سخية، ومن ذلك أن أحد الشعراء منح (30.000) درهم لمجرد إلقاء قصيدة في مدحه. (مبارك، 2018، ص57).

ثالثا: تأثير توزيع الموارد على استقرار الدولة:

1- الأزمات المالية وأثرها على الحكم:

أسهم التوزيع العادل للموارد في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في عهد الرشيد. فقد حرص على تقديم الدعم المالي للزراعة والصناعة والتجارة، مما أدى إلى ازدهار اقتصادي انعكس إيجابا على الدولة. (مبارك، 2018، ص55).

2- الأزمات المالية وأثرها على الحكم:

على الرغم من الثراء الكبير الذي تمتعت به الخلافة العباسية في عهد هارون الرشيد، إلا أن الأزمات المالية شكلت تحديا كبيرا. فقد ارتفعت الضرائب في بعض الحقب، وتأثرت الخزانة العامة بسبب الإنفاق الكبير على الجيش والعطايا السياسية، مما أدى إلى ضغوط مالية أثرت على استقرار الدولة في بعض الحقب.(المتيوتي، (د.ت)، ص5)

ويمكن عد أن سياسات الرواتب والعطايا أدت دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار الدولة، إلا أنها في الوقت ذاته شكلت عبئا ماليا متزايدا تطلب سياسات اقتصادية متوازنة.

المبحث الرابع

تقييم الإدارة المالية في عهد هارون الرشيد

اولا: الإيجابيات والإنجازات المالية:

أ- الاستقرار الاقتصادي ونمو الخزينة العامة:

1- **تنظيم ضريبي متطور**: اعتمد النظام المالي على آليات محكمة للجباية، مثل: تصنيف الأراضي الزراعية بحسب خصوبتها لتحديد الخراج، وإدارة الضرائب الجمركية (العشور) بنسب عادلة (5-10%). وأسهم هذا في زيادة الإيرادات، إذ بلغت ميزانية الدولة نحو30 مليون درهم سنويا.

2- **تعدد مصادر الدخل:** تنوعت الإيرادات بين الضرائب (الخراج، والجزية، والعشور) والموارد غير الضريبية (الغنائم، والهدايا، والأوقاف)، مما وفر تدفقا ماليا مستداما.

3- **استثمار في البنية التحتية** :أنفقت الدولة على مشاريع عامة كالجسور (مثل: جسر بغداد) والطرق (مثل: طريق الحج) وقنوات الري، مما عزز النمو الاقتصادي وربط الأقاليم.

4- **دعم العلم والثقافة** :خصصت ميزانيات لرواتب العلماء (مثل: منح سفيان بن عيينة 1000 درهم شهريا) وبناء المؤسسات العلمية، مما جعل بغداد مركزا حضاريا عالميا.

ب- نجاح الدولة في تأمين مواردها المالية:

1- **دواوين متخصصة** :مثل: ديوان الخراج (للضرائب الزراعية)، وديوان الزمام (للرقابة المالية)، وديوان الضياع (لإدارة أملاك الدولة)، مما ضمن كفاءة التحصيل والشفافية.

2- **سياسات رشيدة** :حرصت الدولة على تحقيق التوازن بين الجباية وحماية المواطنين من الإرهاق الضريبي، عبر إصلاحات مثل: تخفيف الضرائب على الأراضي الفقيرة.

3- **الرقابة الصارمة** :استعملت مؤسسة الحسبة لمراقبة الأسواق ومنع الغش، وأرسلت مفتشين إلى الولايات لضمان نزاهة العمال.

ثانيا: التحديات والمشكلات المالية:

أ- **الأعباء الضريبية وتأثيرها على الفلاحين والتجار:**

1- **ضغوط على الفلاحين** : على الرغم من عدالة نظام الخراج، إلا أن المزارعين تأثروا في مدد الجفاف أو انخفاض الإنتاج، مما دعا بعضهم إلى الاستدانة أو الهجرة.

2- **ارتفاع تكاليف التجارة:** فرض العشور (الضرائب الجمركية) بنسب 10% على بعض السلع ورفع أسعارها، مما أثقل كاهل التجار الصغار وأثر على القدرة الشرائية.

3- **الجزية وعدم المساواة:** شكلت الجزية عبئا على غير المسلمين، ولاسيما مع تزايد الحاجة إليها لتمويل الحروب.

ب- الفساد الإداري في بعض الولايات:

1- **تجاوزات العمال:** رغم الرقابة، وردت تقارير عن تعسف بعض عمال الخراج في تحصيل الضرائب، مما أثار احتجاجات محلية.

2- **هدر الموارد:** أدى الإنفاق السخي على الهبات السياسية (مثل: منح شاعر 30.000 درهم) والعطايا إلى ضغوط على الخزينة.

3- **تأثير الصراعات الداخلية:** كلفت حملات قمع الثورات (مثل: ثورة خراسان) خزينة الدولة أكثر من 5 ملايين درهم، مما قلل الموارد المتاحة للتنمية.

الخاتمة:

في ختام البحث الموسوم بـ(الإدارة المالية في العصر العباسي خلال خلافة هارون الرشيد – آليات الجباية وتوزيع الموارد **(170–193هـ/786–809م)**، يتضح الآتي:

1– إن الإدارة المالية في العصر العباسي خلال خلافة هارون الرشيد كانت ركيزة أساسية في استقرار الدولة وازدهارها، إذ اعتمدت على نظام مالي متكامل يجمع بين تعدد مصادر الإيرادات وكفاءة توزيع الموارد. فقد كان الخراج، والجزية، والعشور من أهم الضرائب التي رفدت خزينة الدولة، إلى جانب الإيرادات غير الضريبية مثل: الغنائم والهدايا والأوقاف، مما أسهم في تحقيق توازن مالي مكن الدولة من تمويل مشاريعها المختلفة.

2– أدت الدواوين المالية المتخصصة، مثل: ديوان الخراج وديوان النفقات وديوان الزمام، دورا محوريا في تنظيم عمليات الجباية وضمان التوزيع العادل للموارد على وفق أولويات الدولة، سواء في دعم الجيش، أو تطوير البنية التحتية، أو تمويل المؤسسات العلمية والثقافية.

3– على الرغم من الإصلاحات المالية الناجحة، إلا أن الدولة لم تكن بمنأى عن التحديات، إذ واجهت تفاوتا اقتصاديا بين الأقاليم، وارتفاعا في النفقات العسكرية نتيجة التوسع الجغرافي والحروب، مما فرض ضغوطا على الخزانة العامة. وظهرت بعض التجاوزات الإدارية في الولايات البعيدة، الأمر الذي استدعى فرض رقابة صارمة بوساطة ديوان الزمام والحسبة لضبط عمليات الجباية ومنع الفساد.

4– يمكن عد الإدارة المالية في عهد هارون الرشيد أنموذجا رائدا في التخطيط المالي والاقتصادي، إذ نجحت الدولة في تحقيق الاستدامة المالية على الرغم من التحديات، وأسست نظاما إداريا متطورا أسهم في ازدهار بغداد كمركز حضاري عالمي.

5– إن دراسة هذه الحقبة تسلط الضوء على مدى نجاعة السياسات المالية العباسية، وتتيح الفرصة للمقارنة مع الحقب اللاحقة التي شهدت تغيرات جوهرية في بنية الاقتصاد العباسي ومدى استدامته.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

اولا: المصادر الأولية

1-اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب. (1918) كتاب البلدان. المكتبة المرتضية ومطبعتها الحيدرية. النجف. العراق.

2-الطبري، محمد بن جرير. (1967) تاريخ الرسل والملوك. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة. ج8.

3-أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. (1976) الخراج. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. دار الفكر العربي. القاهرة.

4-ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي. (1995) المنتظم في تاريخ الملوك الأمم. تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط2. ج8.

5-اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب. (2010) تاريخ اليعقوبي. تحقيق عبد الأمير مهنا. شركة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. ط1. المجلد 2.

6-الخطيب البغدادي، الحافظ أحمد بن علي بن ثابت. (2001) تاريخ مدينة السلام. تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. المجلد 16. دار الغرب الإسلامي.

7-الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد. (2006) الأحكام السلطانية. تحقيق أحمد جاد. دار الحديث. القاهرة.

8-المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين. (2005) مروج الذهب ومعادن الجوهر. المكتبة العصرية. بيروت. لبنان.

9-التوحيدي، أبي حيان. (2011) الإمتاع والمؤانسة. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ج1.

10- قدامة بن جعفر. (ب.ت) الخراج وصناعة الكتابة.

ثانيا: المراجع الحديثة

1-السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون. (1988) تاريخ الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي. المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي. بيروت.

2-العلي، صالح أحمد. (1990) الخراج في العراق في العهود الإسلامية الأولى. مطبعة المجمع العلمي العراقي.

3-الدجيلي، خولة شاكر محمد. (1994) الرقابة الإدارية في الدولة العربية الإسلامية حتى القرن الثالث الهجري.

4-الدوري، عبد العزيز. (1995) النظم الاقتصادية في الإسلام. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

5-أبو خليل، شوقي. (1996) الحضارة الإسلامية في العصر العباسي. دار الفكر. دمشق. ط2.

6-كلو، أندري. (1997) هارون الرشيد وعصره. تعريب وتعليق محمد الرزقي. سراس للنشر. تونس. ط1.

7-الجمرد، عبد الجبار. (1999) هارون الرشيد حقائق عن عهده وخلافته. شركة المطبوعات. بيروت. ط1.

8-البيومي، محمد رجب. (2000) هارون الرشيد الخليفة العالم والفارس المجاهد. دار القلم. دمشق. ط1.

9-الزين، محمد طاهر وآخر. (2001) هارون الرشيد الخليفة المظلوم. دار الإيمان. الإسكندرية. مصر.

10-أبو سنة، عصمة أحمد فهمي. (2002) رأي القاضي أبي سيف في الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية في عهد هارون الرشيد من خلال كتاب الخراج. المكتبة المكية. السعودية. ط1.

11-أبو خليل، شوقي. (2005) هارون الرشيد بين الأسطورة والحقيقة. دار الفكر. دمشق.

12-الحشماوي، رشيد الطيف إبراهيم. (2016) هارون الرشيد والدس الشعوبي في سيرته – دراسة مقارنة. صفحات للدراسات والنشر.

ثالثا: الرسائل والأطاريح الجامعية

1-مبارك، هجو محمد توم عبدالقادر. (2018) الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد (170-193هـ). أطروحة دكتوراه (غير منشورة). جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. قسم التاريخ. أكتوبر.

رابعا: المقالات الأكاديمية

1-الأزهري، طائف كمال. (2009) الشئون المالية لدار العلوم العباسية في العصر العباسي الأول وكيف تأثرت بالعمران والسياسة (132-232هـ/749-848م). المجلة العلمية بكلية الآداب. المجلد 22. المادة 7. جامعة حلوان. مصر.

2-الحزوري، حسام الدين عباس. (2022) الخراج وديوانه في ولاية الشام خلال العصر العباسي الأول (ولاية حمص نموذجا). مجلة كان التاريخية. المجلد 15. العدد 56.

3-حزام، لطفي وآخر. (2021) الحسبة في الأسواق ودورها في ضبط العملية التجارية خلال العصر العباسي الأول (123-232هـ/749-847م). مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية. المجلد 7. العدد 3. ديسمبر.

4-المتيوتي، نايف محمد شبيب. (ب.ت) إجراءات الدولة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية في العصر العباسي. كلية الآداب. جامعة الموصل. العراق.

خامسا: مواقع الإنترنت

1-عويس، عبد الحليم. (2017) الدواوين في الخلافة الإسلامية. شبكة الألوكة. تاريخ النشر 2017/9/28. تاريخ الاطلاع 2025/2/10.

2-السعدي، رنين. (2023) الدواوين في العصر العباسي. موقع موضوع. تاريخ النشر 2023/8/20. تاريخ الاطلاع 2025/2/12.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

-Primary Sources (Chronologically Arranged)

1. Al-Ya'qubi Ahmad ibn Abi Ya'qub (1918) Kitab al-Buldan. Al-Murtadhiyah Library and its Haidariyah Press. Najaf. Iraq
2. Al-Tabari Muhammad ibn Jarir (1967) History of the Prophets and Kings. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar al-Ma'arif. Cairo. Vol. 8
3. Abu Yusuf Ya'qub ibn Ibrahim (1976) Al-Kharaj. Edited by Taha Abd al-Ra'uf Sa'ad. Dar al-Fikr al-Arabi. Cairo
4. Ibn al-Jawzi Abu al-Faraj Abd al-Rahman ibn Ali (1995) Al-Muntazam fi Tarikh al-Muluk al-Umam. Edited by Muhammad Abd al-Qadir Atta and Mustafa Abd al-Qadir Atta. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. Beirut. Lebanon. 2nd ed. Vol. 8
5. Al-Khatib al-Baghdadi Hafiz Ahmad ibn Ali ibn Thabit (2001) History of the City of Peace. Edited by Dr. Bashar Awad Marouf. Volume 16. Dar al-Gharb al-Islami
6. Al-Mas'udi Abu al-Hasan Ali ibn al-Husayn (2005) Meadows of Gold and Mines of Gems. Modern Library. Beirut. Lebanon
7. Al-Mawardi Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad (2006) Sultanic Rulings. Edited by Ahmad Jad. Dar al-Hadith. Cairo
8. Al-Ya'qubi Ahmad ibn Abi Ya'qub (2010) History of Al-Ya'qubi. Edited by Abd al-Amir Mahna. Al-A'lami Publications Company. Beirut. 1st ed. Volume 2
9. Al-Tawhidi Abu Hayyan (2011) Enjoyment and Companionship. Modern Library. Sidon. Beirut. Vol. 1
10. Qudamah ibn Ja'far (n.d.) Taxation and the Art of Writing

-Modern References (Chronologically Arranged)

1. Al-Samarra'i Khalil Ibrahim et al. (1988) History of the Arab Islamic State in the Abbasid Era. Lebanese Academic Book Foundation. Beirut
2. Al-Ali Saleh Ahmad (1990) Taxation in Iraq in the Early Islamic Eras. Iraqi Scientific Academy Press
3. Al-Dujaili Khawla Shaker Muhammad (1994) Administrative Oversight in the Arab Islamic State until the Third Century AH
4. Al-Douri Abdul Aziz (1995) Economic Systems in Islam. Dar al-Gharb al-Islami. Beirut
5. Abu Khalil Shawqi (1996) Islamic Civilization in the Abbasid Era. Dar al-Fikr. Damascus. 2nd ed
6. Clot Andre (1997) Harun al-Rashid and His Era. Translated and Annotated by Muhammad al-Razqi. Sarras Publishing. Tunis. 1st ed
7. Al-Jamrad Abdul Jabbar (1999) Harun al-Rashid. Facts about His Reign and Caliphate. Al-Matbouat Company. Beirut. 1st ed
8. Al-Bayoumi Muhammad Rajab (2000) Harun al-Rashid. The Scholarly Caliph and the Warrior Knight. Dar al-Qalam. Damascus. 1st ed
9. Al-Zein Muhammad Tahir and others (2001) Harun al-Rashid. The Oppressed Caliph. Dar al-Iman. Alexandria. Egypt
10. Abu Sinna Isma Ahmad Fahmi (2002) Judge Abu Saif's Opinion on the Economic Life of the Islamic State during the Reign of Harun al-Rashid through the Book of Al-Kharaj. Makkah Library. Saudi Arabia. 1st ed
11. Abu Khalil Shawqi (2005) Harun al-Rashid Between Myth and Reality. Dar al-Fikr. Damascus
12. Al-Hashmawi Rashid al-Tayef Ibrahim (2016) Harun al-Rashid and the Shabi Treachery in His Biography. A Comparative Study. Safahat for Studies and Publishing

-University Theses and Dissertations (Chronologically Arranged)

1. Mubarak Hajou Mohammed Tom Abdelkader (2018) Social and Economic Life during the Reign of the Abbasid Caliph Harun al-Rashid (170–193 AH). Unpublished PhD Dissertation. University of Nilein. College of Graduate Studies. Department of History. October

-Academic Articles (Chronologically Arranged)

1. Al-Azhari Taif Kamal (2009) The Financial Affairs of the Abbasid House of Sciences during the Early Abbasid Era and How They Were Influenced by Urban Planning and Politics (132–232 AH / 749–848 AD). Scientific Journal of the Faculty of Arts. Volume 22. Article 7. Helwan University. Egypt.
2. Hazam Lutfi et al. (2021) Hisbah in Markets and Its Role in Regulating Commercial Transactions during the Early Abbasid Era (123–232 AH / 749–847 AD). Al-Maaref Journal for Historical Research and Studies. Volume 7. Issue 3. December.
3. Al-Hazouri Hussam Al-Din Abbas (2022) The Land Tax and its Diwan in the Levant Province during the Early Abbasid Era (Homs Province as a Model). Kan Historical Journal. Volume 15. Issue 56.
4. Al-Matyouti Nayef Muhammad Shabib (n.d.) The Islamic State's Measures in Dealing with Financial Crises in the Abbasid Era. College of Arts. University of Mosul. Iraq.

-Internet Sites (Chronologically Arranged)

1. Awis Abdul Halim (2017) Diwans in the Islamic Caliphate. Aloka Network. Publication date: September 28. 2017. Access date: February 10. 2025.
2. Al-Saadi Raneen (2023) Diwans in the Abbasid Era. Mawdoo3 website. Publication date: August 20. 2023. Access date: February 12. 2025.

Vol 12, Issue 40, May 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X